ERIHPLUS
EUROPEAN REFERENCE INDEX FOR THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Revue de catégorie B
مجلة مصنفة في الفئة ب

DOAJ
DIRECTORY OF OPEN ACCESS JOURNALS

# التراث اللغوي الجزائري وتعزيز الانتماء والهوية : مقاربة سوسيولسانية ثقافية

## Patrimoine linguistique algérien, appartenance et identité : une approche sociolinguistique et culturelle

## Algerian Linguistic Heritage, Belonging, and Identity : A Sociolinguistic-Cultural Approach

Ammar Souila . عمار صويلة
المجمع الجزائري للغة العربية
نهج العقيد أمحمد بوقرة، رقم 6، الأبيار، الجزائر
6, chemin du colonel M'Hamed Bougara, El Biar, Alger
a.souila@aala.dz
https://orcid.org/0009-0007-9061-8435

Yacine Labied . ياسين لبيض
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
Université Emir Ab delkader-Constantine
y.labiad@gmail.com
https://orcid.org/0009-0001-9718-0831

| بيانات النشر | | |
|---|---|---|
| تاريخ الاستلام | تاريخ النشر الرقمي | تاريخ الأرشفة على منصة ASJP |
| 2025/10/10 | 2026/04/20 | 2026/09/20 |

المرجع الإلكتروني

عمار صويلة، « التراث اللغوي الجزائري وتعزيز الانتماء والهوية : مقاربة سوسيولسانية ثقافية », Aleph [En ligne], Vol 13 (4) | 2026, mis en ligne le 20 avril 2026. URL : https://aleph.edinum.org/17219

المرجع الورقي

عمار صويلة، « التراث اللغوي الجزائري وتعزيز الانتماء والهوية : مقاربة سوسيولسانية ثقافية » Aleph, Vol 13 (4) | 2026, 155-171.

© 2026، المؤلف. يُنشر هذا المقال بموجب رخصة المشاع الإبداعي «نَسب المُصنَّف 4.0 دولي» (CC BY 4.0)، التي تتيح استعماله وتوزيعه وإعادة إنتاجه وتكييفه، شريطة الإحالة إلى المؤلف والمصدر الأصلي، والإشارة إلى أي تعديلات أُجريت عليه.

## الملخص

يتناول هذا المقال التراث اللغوي الجزائري بوصفه فضاءً مركبًا تتقاطع فيه الذاكرة التاريخية، والوظيفة التواصلية، والرهانات الهويياتية. وتنطلق الدراسة من سؤال رئيس مفاده : كيف يسهم هذا التراث، بتعدده العربي والأمازيغي والدارج والأجنبي، في بناء الشعور بالانتماء الوطني وصياغة الوعي الجماعي؟ وتعتمد الدراسة مقاربة وصفية تحليلية ذات بعد سوسيولساني وثقافي، تنظر إلى اللغة لا بوصفها أداة للتبليغ فحسب، بل باعتبارها حاملاً للذاكرة الجماعية، ووسيطًا لإنتاج المعنى الاجتماعي، ومجالاً للتفاوض الرمزي حول الذات الوطنية. ويبين التحليل أن التراث اللغوي الجزائري لا يختزل في الفصحى أو في العامية أو في الأمازيغية منفردة، بل يتشكل من تفاعل هذه المستويات جميعًا داخل تاريخ طويل من التعاقب الحضاري والمقاومة الثقافية. كما يوضح أن هذا التراث يؤدي وظائف مركزية في صون الذاكرة، وتدعيم التماسك الاجتماعي، ومقاومة التهميش، لكنه يواجه في الوقت نفسه تحديات مؤسسية وتعليمية ورقمية. وتنتهي الدراسة إلى أن صون هذا التراث يمر عبر المدرسة، والإعلام، والبحث العلمي، والسياسات العمومية التي تعترف بالتنوع باعتباره شرطًا من شروط الوحدة الوطنية.

## الكلمات المفتاحية

التراث اللغوي؛ الهوية؛ الانتماء؛ الدارجة الجزائرية؛ الأمازيغية؛ التعددية اللغوية؛ الذاكرة الجماعية

## Résumé

Cet article examine le patrimoine linguistique algérien comme un espace composite où se croisent mémoire historique, fonction communicationnelle et enjeux identitaires. La problématique centrale est la suivante : de quelle manière ce patrimoine pluriel — arabe standard, tamazight, darija et langues héritées de l'histoire coloniale et méditerranéenne — contribue-t-il à façonner le sentiment d'appartenance nationale et la conscience collective ? L'étude adopte une approche descriptive et analytique à visée sociolinguistique et culturelle. Elle considère la langue non seulement comme un instrument de communication, mais aussi comme un support de mémoire, un opérateur de cohésion sociale et un lieu de négociation symbolique du rapport à soi et à la nation. L'analyse montre que le patrimoine linguistique algérien procède d'une interaction historique entre plusieurs couches de langue et de culture ; il joue un rôle décisif dans la transmission de la mémoire, la production du lien social et la résistance à l'effacement. En même temps, il demeure fragilisé par des hiérarchies institutionnelles, des usages inégalitaires et les effets de la mondialisation. La préservation de ce patrimoine suppose donc une articulation entre école, médias, recherche et politiques publiques de reconnaissance.

## Mots-clés

patrimoine linguistique; identité; appartenance, darija; tamazight; plurilinguisme; mémoire collective

## Abstract

This article examines Algerian linguistic heritage as a composite space where historical memory, communicative practice, and identity politics intersect. It asks how this plural heritage — including Modern Standard Arabic, Tamazight, Algerian Darija, and other languages sedimented through history — contributes to the shaping of collective consciousness and to strengthening national belonging. The study adopts a descriptive and analytical sociolinguistic-cultural approach. Language is treated not merely as a medium of communication, but as a carrier of memory, a resource for social cohesion, and a symbolic site where the nation negotiates its self-understanding. The analysis shows that Algerian linguistic heritage cannot be reduced to a single legitimate code ; rather, it emerges from the historical interaction of several linguistic layers. This heritage plays a central role in transmitting memory, sustaining solidarity, and resisting erasure, while also facing institutional, educational, and digital pressures. The article concludes that safeguarding linguistic heritage requires coordinated action through schooling, media, academic documentation, and public policies that recognize diversity as a condition of national unity rather than a threat to it.

## Keywords

linguistic heritage, identity, belonging, Algerian Darija, Tamazight, multilingualism, collective memory

## مقدمة

في زمن تتسارع فيه العولمة الثقافية وتشتد فيه هيمنة اللغات ذات الرساميل الرمزية الكبرى، لم تعد اللغة مسألة تقنية تتعلق بالتبليغ أو التعليم فحسب، بل غدت سؤالاً مركزيًا في تعريف الجماعات لذاتها وفي تمثيلها لحدود الانتماء. فاللغة، من هذا المنظور، ليست مجرد أداة محايدة، بل بنية حاملة للذاكرة، ومصفوفة لتصنيف الخبرة، ووسيطًا لتمثيل العالم والذات والآخر. ومن ثمّ، فإن دراسة التراث اللغوي لأي مجتمع لا تنفصل عن دراسة مسارات تشكّله التاريخي، وطبيعة توازنه الداخلي، وآليات إعادة إنتاجه داخل الفضاءات التعليمية والثقافية والإعلامية.

وتبدو الحالة الجزائرية ذات دلالة خاصة في هذا الباب، لأن المشهد اللغوي فيها لم يتكون عبر خط واحد أو مرجعية واحدة، بل عبر تراكم حضاري كثيف تشابكت فيه الجذور الأمازيغية، والامتداد العربي الإسلامي، والتأثيرات العثمانية والمتوسطية، ثم آثار الاستعمار الفرنسي وما بعد الاستقلال. وقد نتج عن هذا المسار فضاء لغوي متعدّد المستويات، تتجاور فيه العربية الفصحى، والدارجة الجزائرية، والأمازيغية بمختلف تنوعاتها، والفرنسية، مع حضور متفاوت للإنجليزية في السياقات الرقمية والعلمية. ولا يمكن فهم هذا التعدد بوصفه مجرد تراكب لساني، بل ينبغي قراءته من داخل وظائفه الاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن ما يمنح التراث اللغوي الجزائري أهميته ليس تنوعه وحده، بل قدرته على حمل الخبرة الجماعية وتمثيل الذاكرة الوطنية في مستويات القول اليومي والقول الأدبي والقول الرمزي. فالأمثال الشعبية، والزجل، والشعر الشفهي، والتعبيرات الدارجة، والتسميات المحلية للأماكن والأشياء، ليست وحدات معجمية معزولة، وإنما آثار تاريخية حية تحفظ طرائق النظر إلى العالم، وتعيد إنتاج روابط القرابة والجوار والانتماء. ولذلك فإن الحديث عن اللغة في الجزائر هو، في العمق، حديث عن المجتمع كما يتمثل نفسه، وعن الوطن كما يتكلم في أجساد الناس وألسنتهم وعاداتهم الخطابية.

لأدبي والقول الرمزي. فالأمثال الشعبية، والزجل، والشعر الشفهي، والتعبيرات الدارجة، والتسميات المحلية للأماكن والأشياء، ليست وحدات معجمية معزولة، وإنما آثار تاريخية حية تحفظ طرائق النظر إلى العالم، وتعيد إنتاج روابط القرابة والجوار والانتماء. ولذلك فإن الحديث عن اللغة في الجزائر هو، في العمق، حديث عن المجتمع كما يتمثل نفسه، وعن الوطن كما يتكلم في أجساد الناس وألسنتهم وعاداتهم الخطابية.

وتنبثق إشكالية هذه الدراسة من سؤال مزدوج : كيف يسهم التراث اللغوي الجزائري في بناء الشعور بالانتماء وفي صوغ الهوية الثقافية على المستويين الفردي والجماعي؟ وما التحديات التي تجعل هذا التراث عرضة للتهميش أو الاختزال أو التسييس؟ ومن أجل معالجة هذا السؤال تعتمد الدراسة مقاربة وصفية تحليلية ذات بعد سوسيولساني وثقافي؛ وهي مقاربة تنظر إلى المادة اللغوية بوصفها مظهرًا من مظاهر التنظيم الرمزي للمجتمع، لا مجرد مخزون ألفاظ أو أنماط استعمال. كما تتعامل مع النص بوصفه دراسة تركيبية توثيقية، لا تحقيقًا ميدانيًا قائمًا على عينة إحصائية.

وبناء على ذلك، ينتظم المقال في خمسة محاور مترابطة : أولها بنية التراث اللغوي الجزائري ومكوناته الكبرى؛ وثانيها وظائف هذا التراث في تعزيز الانتماء الوطني؛ وثالثها

علاقته ببناء الهوية الثقافية؛ ورابعها التحديات التي تواجهه في الحاضر؛ وخامسها الآفاق الممكنة لصونه وتطويره. والفرضية التي ينهض عليها المقال هي أن التنوع اللغوي الجزائري لا يمثل عائقًا في ذاته، وإنما يصبح مصدر ثراء ووحدة كلما أُدير ضمن سياسة اعتراف ومأسسة عادلة للتعدد.

كما يفترض هذا المقال أن النظر إلى التراث اللغوي من زاوية ثقافية لا يلغي البعد اللساني الدقيق، بل يوسّعه؛ لأن الأشكال اللغوية لا تكتسب قيمتها الاجتماعية من بنيتها الداخلية وحدها، وإنما من مواضع استعمالها ومن تمثلات المتكلمين لها. ولهذا كان من الضروري الجمع بين الوصف السوسيولساني والتحليل الثقافي، حتى يظهر كيف تتوزع الشرعيات بين اللغات، وكيف تتحول بعض المستويات اللسانية إلى علامات على الأصالة أو الحداثة أو القرب أو المسافة الاجتماعية.

## 1. بنية التراث اللغوي الجزائري ومكوناته الكبرى

يمكن تعريف التراث اللغوي الجزائري بأنه مجموع الأشكال اللسانية والخطابية التي تراكمت داخل التاريخ الاجتماعي للجزائر، واكتسبت مع الزمن قيمة دلالية ورمزية تتجاوز وظيفتها التواصلية المباشرة. ويشمل هذا التراث اللغة في مستوياتها المعيارية واليومية، كما يشمل الأجناس الشفهية، والصيغ الاصطلاحية، وأنماط التسمية، والآثار المعجمية التي خلفتها تحولات التاريخ. وبذلك فهو تراث مركب يتشكل من لغات متجاورة، ومن طبقات استعمال تتفاوت بحسب المقام، والجهة، والمؤسسة، والسن، والرأسمال الثقافي.

### 1.1. التعدد اللساني التاريخي : الأمازيغية، العربية الفصحى، والدارجة الجزائرية

ينبغي النظر إلى المكونات اللسانية الكبرى في الجزائر بوصفها طبقات تاريخية متداخلة لا وحدات منفصلة؛ فكل مكوّن منها ينهض بوظيفة مخصوصة داخل الاقتصاد الرمزي للهوية، غير أن قيمته العلمية لا تكتمل إلا بقراءته ضمن علاقة التفاعل التي تربطه بالمكونات الأخرى. ومن هذا المنظور، لا يُفهم التعدد اللساني الجزائري بوصفه توزيعًا آليًا للغات على مجالات استعمال متجاورة، بل بوصفه بنية تاريخية وثقافية تنعكس فيها تحولات الذاكرة، وأنماط الانتماء، وأشكال الشرعية المتداولة داخل المجتمع.

تتمثل إحدى ركائز هذا المشهد في الأمازيغية، التي لا تحضر بوصفها لغة موروثة فحسب، بل بوصفها بعدًا أصيلاً في الوعي بالأرض والتاريخ المحليين. وقد استمرت هذه اللغة، رغم تحولات السلطة والسياسات اللغوية، حاضرة في مناطق عدة من البلاد، وبصيغ تنوع مختلفة ارتبطت بخصوصيات جغرافية وثقافية متمايزة. ومن الناحية الرمزية، ظلت الأمازيغية تحمل معنى الجذر والاستمرارية، وتنهض بوظيفة إثبات قدم الوجود المحلي داخل سردية الهوية الوطنية. ولم يقتصر حضورها على التخاطب اليومي في مجالات مخصوصة، بل امتد إلى أشكال ثرية من الإنتاج الشفهي مثل الأمثال، والحكايات، والأغاني الجبلية، والإنشاد الطقوسي، وكلها أشكال تؤدي وظيفة حفظ الذاكرة والقيم والتصورات الجمعية. فالقول الشفهي الأمازيغي يختزن في بنياته إيقاعات العيش، وصور القرابة، وتمثلات الشجاعة والعمل والأرض، ومن ثم فإن اندثاره لا يعني فقدان أداة لغوية فقط، بل خسارة جزء من الأرشيف الرمزي للجماعة. وقد مثّل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية بوصفها لغة

وطنية ورسمية منعطفًا مؤسسيًا مهمًا، لأنه نقلها من مستوى المطالبة الرمزية إلى مستوى المشروعية القانونية. غير أن هذا التحول، على أهميته، لا يكتمل إلا بترجمته إلى سياسات تعليمية وثقافية وإعلامية فعلية، وإلى تكوين ملائم للمدرّسين، وإلى إنتاج مواد بيداغوجية ورقمية قادرة على وصل التراث بالمستقبل. فالقيمة الفعلية للاعتراف لا تقاس بالنص وحده، بل بدرجة اندماجه في الحياة العامة وفي الوعي الجمعي.

وفي مستوى آخر، تشغل العربية الفصحى موقعًا مركزيًا في البنية اللغوية الجزائرية بوصفها لغة الدولة والتعليم الرسمي والتشريع والخطاب الديني، كما تمثل وعاءً للانتماء العربي الإسلامي ومجالاً مرجعيًا للهوية المكتوبة. وقد اكتسبت بعد الاستقلال مكانة خاصة داخل مشروع بناء الدولة الوطنية، إذ اقترنت ببرامج التعريب وبمحاولة إعادة الاعتبار للمكوّن العربي الإسلامي بعد عقود من الاستعمار والاستلاب الرمزي. غير أن قوة العربية الفصحى المعيارية لا تعني أنها تستنفد وحدها الواقع اللغوي الجزائري. فالفصحى تؤدي وظائف عليا ومؤسسية، لكنها لا تحتل المجال نفسه الذي تشغله اللغات اليومية في الأسرة والشارع والفضاءات الحميمية. ومن هنا نشأت، في كثير من السياقات، فجوة بين لغة المدرسة ولغة الحياة اليومية، وهي فجوة لا ينبغي تفسيرها بوصفها قصورًا في الفصحى، وإنما بوصفها سمة من سمات التوزيع الوظيفي بين المستويات اللسانية المختلفة. وعليه، فإن التعامل العلمي مع العربية الفصحى في الجزائر يقتضي تجاوز المقابلة المبسطة بين « لغة الهوية » و« لغة الاستعمال »، لأن الفصحى جزء أصيل من الهوية الوطنية، لكنها لا تلغي في الوقت نفسه شرعية اللغات الأخرى المساهمة في بناء هذا الانتماء. وكل تصور علمي متوازن ينبغي أن يقرأ الفصحى ضمن علاقة تكاملية مع الدارجة والأمازيغية، لا ضمن علاقة إقصاء أو احتكار رمزي للحقيقة اللغوية.

أما في مستوى الاستعمال اليومي، فتعدّ الدارجة الجزائرية اللغة الأكثر التصاقًا بالتجربة الاجتماعية لقطاعات واسعة من السكان، وهي ليست لهجة بسيطة أو صورة مشوهة عن العربية، بل نظام استعمالي حيّ ذو قواعد ضمنية واستراتيجيات تداولية غنية، تشكل عبر مسار طويل من التفاعل بين العربية والأمازيغية واللغات الوافدة بحكم التاريخ. والدارجة، بهذا المعنى، ليست مجرد وعاء للتخاطب، بل فضاء لإنتاج النكتة، والحميمية، والعتاب، والحكمة الشعبية، والتفاوض اليومي على المعنى. وتكشف بنيتها المعجمية عن طبقات متعددة من الذاكرة التاريخية؛ ففيها عناصر عربية واضحة، وأثر أمازيغي متين، وآثار عثمانية ومتوسطية وفرنسية بقيت مستقرة في التداول عبر الأزمنة. وهذه الهجنة لا ينبغي النظر إليها بوصفها اضطرابًا، بل بوصفها شاهدًا على مرونة المجتمع الجزائري وقدرته على الاستيعاب وإعادة الصوغ. فاللغة اليومية هنا تحتفظ بأثر اللقاءات التاريخية داخل بنية حية تتجدد مع كل استعمال.

أما الفرنسية، فقد ظلت حاضرة بقوة في التعليم العالي وبعض قطاعات الإدارة والطب والاقتصاد، بوصفها أثرًا مباشرًا للاستعمار من جهة، وبوصفها أيضًا لغة رأس مال اجتماعي في بعض المجالات من جهة أخرى. كما أخذت الإنجليزية تزاحمها تدريجيًا في بعض الفضاءات الرقمية والعلمية. غير أن إدراك هذا التعدد لا ينبغي أن ينتهي إلى تراتبية ثابتة بين اللغات، بل إلى فهم أدوارها المختلفة داخل مشهد اجتماعي واحد.

ومن ثـم فإن هذه المكوّنـات لا ينبغي أن تُقـرأ داخـل منـطق المفاضـلة أو التنـازع، بـل داخـل منـطق التكامـل الـوظيفي؛ إذ تمنـح الأمـازيغية عمقًـا تاريخيًـا، وتوفّـر العـربية الفصحـى أفقًـا مؤسـسيًا وثقافيًـا مكتوبًـا، بينمـا تمنح الـدارجة الحيـاة اليـومية كثافتها التـداولية والوجـدانية.

### 2.1. الأجناس الشفهية والذاكرة التداولية

لا يكتمـل الحـديث عن التـراث اللغـوي الجزائـري من غيـر الالتفـات إلـى الأجناس الشفـهية التي تتـداول خـارج الكتـابة المؤسـسية، مثـل الحـكاية، والمـوال، والزجـل، والنـداء الشـعبي، والصيغ الدعـائية، والتعابيـر المرتبـطة بالمناسبـات. فـهذه الأجنـاس لا تـحفظ الـلغة في مستـوى المعجم فقـط، بـل تـحفظ طـرائق الأداء والنبرة والإيقـاع والسيـاق، وهي عناصر لا تقل أهـمية عن البنية الـلفظية نفسـها. ومن خلالهـا تنتقـل المعـرفة العمـلية المتعـلقة بالقـرابة، وبـالأدوار الاجتمـاعية، وبحـدود المقبـول والمرفـوض، وبالقيـم الجمـعية التي تشتغـل داخـل الحيـاة اليومية.

ويؤدي هذا التـراث التـداولي وظيفة مضـاعفة؛ فهـو من جـهة يضـمن استمـرارية المعنـى عبـر التكـرار الاجتمـاعي، ومن جـهة أخـرى يتيـح مـرونة كبيـرة في إعـادة التـوظيف بحـسب المقام. ولذلـك فإن صونـه لا يقتصـر علـى جمـع النصـوص، بـل يقتضي أيضًـا فهـم شـروط إنجازهـا وأوضـاع تداولها وأثرهـا في بناء الحـس المشتـرك. وكل سياسة ثقـافية تتجاهـل هذا المستوى الشفـهي إنمـا تتعامـل مـع الـلغة بوصفهـا كتـابة فحـسب، لا بوصفهـا حيـاة اجتمـاعية متجسـدة في اللسـان.

وبذلـك تتحـدد بنية التـراث اللغـوي الجزائـري في كونهـا بنية متعـددة الطبقـات، تجمـع بين الـلغة المعيـارية والـلغة اليـومية، وبين الذاكـرة المكتـوبة والذاكـرة الشفـهية، وبين الشـرعية المؤسـسية والفاعـلية الاجتمـاعية الـحية.

## 2. التراث اللغوي وتعزيز الانتماء الوطني

إذا كانت الـلغة تؤدي وظيفة التفاهـم والتبـليغ، فإن التـراث اللغـوي يؤدي فـوق ذلـك وظيفة وجـدانية ورمزية تتصـل بإنتـاج الإحسـاس بالانتمـاء. فالانتمـاء لا يتكـون من مجـرد الانخـراط القانـوني في الـدولة، بـل من شـعور الفـرد بأن عالمـه اليـومي، وألفاظـه المألـوفة، وصـوره الخطـابية، معتـرف بهـا داخـل الجمـاعة. ومن هنـا تغـدو الـلغة جزءًا من اقتصـاد العـاطفة الجمـاعية، لأنهـا تتيـح للفـرد أن يتعـرف إلـى نفسـه في كلام الآخـرين، وأن يجـد في الـلفظ المشتـرك مـا يؤكـد عضويتـه في الجمـاعة الـوطنية.

### 1.2. اللغة، الحميمية الاجتماعية، وإنتاج التضامن الرمزي

يتجلـى الانتمـاء، في مستـواه الأكثـر قربًـا من التجـربة اليـومية، في قـدرة الـلغة علـى إنتـاج الألفة والتعـرّف المتبـادل. لذلـك لا تُفهـم الـدارجة والأمثـال والنـكتة الشـعبية بوصفهـا وسـائل تواصـل فحـسب، بـل بوصفهـا صيغًـا اجتمـاعية لتـكثيف القـرب، وتثبيت الثقة، وإعـادة إنتـاج الجمـاعة في مستـوى التفاعـل اليـومي.

تؤدي الـدارجة الجزائـرية، في هذا السيـاق، دورًا بـارزًا لأنهـا الـلغة الأشـد التصاقًـا بحيـاة النـاس اليـومية. فـهي لغة البيت، والسـوق، والمقهـى، والمجالـس العائـلية، ولغة العتـاب والمزاح والتـواطؤ الـرمزي. ومن خلال هذه الاستعمـالات تولّـد الـدارجة شبـكة دقيقة من الإشـارات

العاطفية التي يصعب نقلها كاملة إلى لغة معيارية عالية أو إلى لغة أجنبية. ولهذا يشعر المتكلم، حتى في المنفى، أن العودة إلى الدارجة هي عودة مؤقتة إلى محيطه الأول وإلى جغرافيا الذاكرة.

وتبرز الأمثال الشعبية مثالاً واضحًا على هذه الوظيفة، لأنها تختصر تجارب اجتماعية كاملة في صيغة مكثفة سهلة التداول، وتعيد تمرير المعايير الجمعية في ثوب حكمة مألوفة. كما أن النكتة الشعبية، بما فيها من اقتصاد لغوي ومن استثمار للنبرة والإيقاع والإحالة المشتركة، تقوم بدور أساسي في تخفيف التوتر وإعادة إنتاج الجماعة في اللحظة التفاعلية نفسها. فالضحك المشترك، عندما يمر عبر لغة مشتركة، يعيد تثبيت حدود الانتماء بشكل رمزي لكنه شديد الفاعلية.

بهذا المعنى، لا تعمل اللغة اليومية بوصفها مستوى أدنى من اللغة المعيارية، وإنما بوصفها فضاءً وجدانيًا تُصاغ فيه القرابة الرمزية بين الأفراد، وتُختبر فيه قابلية الجماعة لأن تتعرف إلى ذاتها عبر ألفاظها الخاصة ونبراتها المألوفة.

## 2.2. الذاكرة والمقاومة : من الحفظ الشفهي إلى الصمود الرمزي

تتصل الذاكرة والمقاومة في التجربة اللغوية الجزائرية اتصالاً وثيقًا؛ فالأشكال الشفهية لا تحفظ الماضي حفظًا أرشيفيًا محايدًا، بل تمنحه قدرة على الاستمرار، بينما تتحول اللغة، في سياقات الهيمنة، إلى مجال من مجالات الصمود الرمزي ضد الاقتلاع والتسمية المفروضة.

يسهم التراث اللغوي أيضًا في نقل الذاكرة من جيل إلى جيل عبر القصة الشعبية، والزجل، والشعر الملحون، والأغنية التراثية، والتسميات المحلية. فهذه الأشكال لا تؤدي وظيفة جمالية فقط، بل تحفظ تمثلات الجماعة لبطولاتها وخساراتها وأدوارها الاجتماعية. ومن خلالها تستعيد الجماعة صور العمل، والحرب، والزواج، والترحال، والحصاد، والقرابة، وتمنحها استمرارية رمزية داخل الحاضر.

وليس الشعر الشعبي، في هذا المنظور، هامشًا أدبيًا خارج الثقافة العالمة، بل نصًا اجتماعيًا حيًا يختزن رؤية العالم كما تتشكل في الوجدان الجمعي. فحين تُستعاد القصائد الشعبية أو الأهازيج المحلية في مناسبات الفرح أو الحداد أو التذكّر الوطني، لا يكون الأمر مجرد إنشاد، بل إعادة تفعيل للذاكرة التاريخية وإدخال للفرد في سلسلة زمنية أوسع من حياته الفردية. وهنا تتحول اللغة إلى أداة لربط الحاضر بالماضي، والجماعة بذاكرتها.

ولا يتعلق الأمر هنا بحفظ الماضي على نحو تزييني، بل بإدامة قدرة الجماعة على قراءة حاضرها في ضوء موروثها التعبيري. فالمجتمع الذي يفقد صلته بلغاته الشفهية يفقد في الوقت نفسه جزءًا من آليات تأويل خبرته الخاصة، لأنه يستبدل أصواته وطرائق سرده بأصوات جاهزة تأتيه من الخارج. ومن هذه الزاوية يصبح حفظ التراث الشفهي ضربًا من حفظ القدرة على التأويل الذاتي، لا مجرد جمع مواد فولكلورية.

يرتبط التراث اللغوي الجزائري كذلك بتاريخ المقاومة، لأن اللغة كانت، خلال الفترات الاستعمارية خصوصًا، أحد ميادين الصراع الرمزي. فمحاولة فرض لغة المستعمِر بوصفها لغة الإدارة والمعرفة والارتقاء الاجتماعي لم تكن إجراءً محايدًا، بل كانت تمس مباشرة أنماط تعريف الذات الجماعية. ولذلك كان التشبث بالعربية في الشعائر والتعليم الأهلي،

والتمسك بالتسميات المحلية، وصون الأشكال الشفهية، جزءًا من مقاومة أوسع تهدف إلى منع اقتلاع الجماعة من مرجعياتها.

وفي هذا الإطار، لم تكن المقاومة اللغوية مقتصرة على الدفاع عن الفصحى وحدها، بل شملت أيضًا الإصرار على بقاء الدارجة والأمازيغية وطرائق القول المحلية داخل المجال الاجتماعي. فالاسم المحلي للمكان، والأغنية المتداولة، والحكاية الشفهية، واللفظ الذي يرفض الترجمة القسرية، كلها عناصر صغيرة ظاهريًا، لكنها تحمل قدرة كبيرة على صون الذاكرة ضد الذوبان. وهكذا تصبح اللغة سلاحًا غير مباشر لكنه بالغ التأثير في مواجهة محاولات المحو الرمزي.

وتدل هذه الوظيفة المزدوجة على أن التراث اللغوي ليس ذاكرة ساكنة، بل ذاكرة عاملة؛ فهو يربط الماضي بالحاضر، ويحوّل العلامات الصغيرة — الاسم، المثل، القصيدة، الأغنية — إلى موارد رمزية قادرة على حماية الجماعة من التفكك أو المحو.

## 3.2. الوسائط الحديثة والمهجر : إعادة إنتاج الانتماء في فضاءات جديدة

لم يعد إنتاج الانتماء محصورًا في الفضاءات التقليدية، إذ أصبحت الفنون الحديثة، ووسائل الإعلام، وسياقات الهجرة، مجالات جديدة لإعادة تشغيل التراث اللغوي وإدخاله في أشكال معاصرة من التمثيل والتداول.

لم يتوقف دور التراث اللغوي عند الأشكال التقليدية، بل أعادت الفنون الحديثة توظيفه في سياقات جديدة. فموسيقى الراي، والراب الجزائري، والدراما التلفزيونية، والسينما، كلها فضاءات أعادت للدارجة والأمازيغية حضورًا عموميًا متجددًا، وربطت بين الأجيال الجديدة ومخزونها اللغوي في صياغات معاصرة. وتكمن أهمية هذه الفنون في أنها لا تعيد إنتاج التراث بطريقة متحفية جامدة، بل تحوّله إلى مادة حية قابلة للتداول والتجريب.

فالراب الجزائري، مثلاً، يستخدم التهجين اللغوي واستدعاء الأمثال والإيقاعات المحلية لتفكيك قضايا البطالة والهجرة والتهميش والحلم الفردي. والراي، من جهته، منح الدارجة الجزائرية انتشارًا يتجاوز الحدود الوطنية، وجعلها لغة قابلة للانتقال العالمي دون أن تفقد محليتها. أما الدراما التلفزيونية والسينما، فقد ساهمتا في ترسيخ صور النطق الجهوي والتنوع الثقافي داخل الفضاء العمومي، بما يجعل الاعتراف بالاختلاف جزءًا من تمثيل الأمة لنفسها.

تتضح أهمية التراث اللغوي كذلك في وضعيات الهجرة والاغتراب، حيث تغدو اللغة من آخر الروابط الملموسة التي تربط الفرد ببلده الأصلي. فالجزائري المقيم خارج الوطن قد يندمج مهنيًا ومؤسسيًا في لغة المجتمع الجديد، لكنه يعود في كثير من الأحيان إلى الدارجة أو إلى الأمازيغية داخل الأسرة والجمعيات واللقاءات الحميمية، لأن هاتين اللغتين تتيحان له استعادة موقعه الأصلي داخل شبكة من الذكريات والانتماءات.

وفي هذا السياق، لا تكون اللغة مجرد وسيلة تواصل بين أفراد الجالية، بل جهازًا لإعادة بناء الوطن في المنفى. فالأغنية المحلية، والمثل الشعبي، وأسماء الأطعمة والأماكن، وطريقة المزاح والنداء، كلها تُعيد إنتاج إحساس الانتماء عبر الذاكرة اللغوية. ومن ثم فإن دراسة التراث اللغوي لا ينبغي أن تقتصر على الداخل الوطني، بل يجب أن تشمل أيضًا كيف تعمل اللغة بوصفها وطنًا رمزيًا متنقلاً في فضاءات الهجرة.

وعليه، فإن الانتماء اللغوي لا ينحصر في المكان الجغرافي الأصلي، بل يواصل عمله في الوسائط الفنية والفضاءات العابرة للوطن، حيث تتحول اللغة إلى وطن رمزي متنقل، وإلى أداة لإعادة بناء الصلة بالأصل داخل شروط اجتماعية وثقافية متغيرة.

## 3. التراث اللغوي وبناء الهوية الثقافية

لا يمكن فهم الهوية الثقافية الجزائرية فهمًا دقيقًا إذا جرى اختزالها في لغة واحدة أو في أصل حضاري واحد. فالهوية هنا ليست جوهرًا ثابتًا، بل بناء تاريخي متحرك يتشكل من التفاعل بين الجذور والوقائع السياسية وتمثلات الذات. ولذلك فإن التراث اللغوي لا يحدد فقط كيف يتكلم الجزائريون، بل كيف يتصورون أنفسهم، وكيف يروون تاريخهم، وكيف يحددون موضعهم داخل دوائر الانتماء المحلية والوطنية والعابرة للوطن.

### 1.3. التعددية اللغوية بوصفها بنية هوية لا مجرد تنوع استعمالي

غالبًا ما يُنظر إلى التعددية اللغوية في المجتمعات ما بعد الكولونيالية بوصفها عامل تصدع أو ارتباك، غير أن الحالة الجزائرية تتيح قراءة مغايرة؛ إذ إن تراكم العربية والأمازيغية والدارجة والفرنسية داخل المجال الواحد لا يعني بالضرورة تشرذم الهوية، بل قد يدل على كثافة تاريخية وقدرة على التوفيق بين الانتماءات. فالمتكلم الجزائري قد ينتقل بين سجل وآخر بحسب المقام دون أن يشعر أنه يغادر هويته؛ بل على العكس، قد يكون هذا الانتقال نفسه من سمات هويته المركبة.

ومن هنا يمكن القول إن الوحدة الوطنية لا تُبنى على محو الفوارق، بل على إدارتها ضمن أفق جامع. فالتنوع اللغوي يصبح مصدر قوة عندما يعترف بكل مكوّن بوصفه مساهمًا في الكل، لا منافسًا له. والهوية الوطنية الناضجة ليست تلك التي تطالب الجميع بلسان واحد في كل المقامات، بل تلك التي تستطيع تحويل التعدد إلى لغة مشتركة للعيش معًا.

### 2.3. النصوص الشفهية والفنية بوصفها أرشيفًا للهوية الجماعية

يشكل الشعر الشعبي والأغنية التراثية أحد أكثر المواضع وضوحًا التي تظهر فيها العلاقة بين اللغة والهوية. فهذه النصوص لا تنقل المشاعر الفردية فحسب، بل تبني تمثلات الجماعة لذاتها، وتؤرخ لمخزونها الأخلاقي والجمالي والسياسي. والقصيدة الشعبية، سواء أكانت قبائلية أم ملحونًا أم غناويًا أم زجلاً، تحتفظ بقدرة على جمع الخاص والعام في صياغة واحدة، حيث يتحول الوجدان الفردي إلى صوت جماعي.

كما أن هذه الأشكال تمنح اللغات المحلية شرعية فنية وجمالية، فتنتقل بها من خانة الاستعمال اليومي إلى خانة التعبير الثقافي العالي. وحين تغدو الدارجة أو الأمازيغية لغة غناء وشعر وتداول رمزي واسع، فإنها تتحول من مجرد وسيلة إلى علامة فخر واعتراف. وبذلك يسهم الفن في إعادة الاعتبار للغات المهيمن عليها مؤسسيًا، وفي ترسيخ الوعي بأن الثقافة الوطنية أوسع من حدود اللغة الرسمية وحدها.

### 3.3. التسمية المحلية والجغرافيا الرمزية

من المواضع الدقيقة التي يتجلى فيها أثر التراث اللغوي في بناء الهوية مسألة التسمية المحلية للأماكن والمعالم والأشياء. فالاسم ليس بطاقة محايدة، بل شكل من أشكال امتلاك

المكان رمزيًا وإدخاله في ذاكرة الجماعة. وعندما تستمر التسميات المحلية في التداول، حتى في ظل محاولات الاستبدال أو الترجمة القسرية، فإنها تحافظ على نوع من السيادة الرمزية للذاكرة الجمعية على الجغرافيا.

ولهذا تبدو الطوبونيميا، أو أسماء الأمكنة، بابًا مهمًا لفهم العلاقة بين اللغة والانتماء. فالقرية، والجبل، والوادي، والحي، حين يُستدعى اسمها المحلي، لا يُستدعى بوصفه دالاً جغرافيًا فقط، بل بوصفه خلاصة لتاريخ من السكنى والعمل والعلاقة بالأرض. ومن هنا فإن صون التراث اللغوي يشمل أيضًا صون هذه الخريطة الرمزية التي تنطق بها الألسن قبل الخرائط الرسمية.

وتكشف هذه المستويات الثلاثة أن الهوية الثقافية ليست معطى جوهريًا مغلقًا، بل بناء رمزي يتشكل عبر التعدد اللساني، والنصوص الشفهية والفنية، وطرائق تسمية المكان؛ أي عبر مجموع الأشكال التي تجعل الجماعة قادرة على قول ذاتها وتمثيل تاريخها.

## 4. التحديات التي تواجه التراث اللغوي الجزائري

على الرغم من هذه الوظائف المركزية، فإن التراث اللغوي الجزائري يواجه تحديات حقيقية تمس استمراريته وفاعليته. وتنبع هذه التحديات من تداخل عوامل مؤسسية وتعليمية واجتماعية ورقمية وسياسية. وليس الخطر في ضياع بعض الألفاظ أو الصيغ فقط، بل في انقطاع السلسلة التي تنقل القيم والتجارب والتمثلات عبر اللغة من جيل إلى جيل.

### 1.4. تحديات المؤسسة والمدرسة : الاعتراف القانوني وحدود التفعيل التربوي

تظهر أولى التحديات في المسافة التي قد تفصل بين الاعتراف القانوني وبين التفعيل التربوي والثقافي. فالمؤسسة لا تكتفي بإعلان مكانة اللغة، بل تتحمل مسؤولية تحويل هذا الاعتراف إلى مسارات تعليمية، ووسائط بيداغوجية، وتكوين مستمر، وحضور فعلي في المجال العمومي.

يظل النظام التربوي أحد أكثر الفضاءات حساسية في هذا السياق. فحين تهيمن لغات بعينها على المدرسة من دون أن تُوجد صلات تربوية واضحة بين لغة البيت ولغة المؤسسة، ينشأ عند المتعلم نوع من الانفصال الرمزي بين خبرته اليومية والعالم المدرسي. ولا تعني الدعوة إلى معالجة هذا الانفصال تقويض اللغة المعيارية أو إضعافها، بل تعني بناء جسور بيداغوجية تجعل المدرسة أكثر قربًا من الرصيد الثقافي للمتعلمين.

كما أن حضور الأمازيغية في المدرسة والإعلام، رغم التطورات المسجّلة، لا يزال بحاجة إلى تعميم وتثبيت ومأسسة. فالتعليم لا يحفظ اللغة تلقائيًا إذا كان محدود الانتشار أو ضعيف الوسائط أو غير مستند إلى رؤية وطنية شاملة. ومن ثم فإن الإشكال ليس في النصوص الاعترافية وحدها، بل في آليات التنفيذ والتمويل والتكوين والإنتاج الثقافي المصاحب.

### 2.4. التراتبية اللغوية والتسييس الإقصائي للاختلاف

يتصل التحدي الثاني بطريقة توزيع الهيبة والشرعية بين اللغات؛ إذ قد تتحول بعض اللغات إلى علامات للرقي والمعرفة والنجاح، بينما تُدفع لغات أخرى إلى الهامش أو تُختزل في

الشفهي واليومي. وحين تُحمّل هذه التراتبية بدلالات سياسية صراعية، تصبح اللغة أداة استقطاب بدل أن تكون مجالاً للاعتراف المتبادل.

ما تزال بعض اللغات تُمنح في المخيال الاجتماعي والمؤسسي مكانة أعلى من غيرها، الأمر الذي ينعكس على توزيع الفرص والهيبة الثقافية. فالفرنسية، بحكم التاريخ وبنية بعض القطاعات، ما تزال تحتل موقعًا وازنًا في مجالات التخصص والمعرفة الإدارية، في حين تحاول الإنجليزية أن ترسخ حضورها داخل الاقتصاد الرقمي والبحث العلمي. وفي المقابل، كثيرًا ما تُدفع الدارجة والأشكال الشفهية إلى خانة الاستعمال الخاص أو غير المشروع أكاديميًا.

وتنتج عن هذه التراتبية آثار رمزية بعيدة المدى؛ إذ قد يشعر المتكلم أن بعض لغاته أكثر قابلية للاعتراف من غيرها، وأن الارتقاء الاجتماعي يقتضي الابتعاد عن لسانه اليومي. وهذه النظرة، إذا تُركت من غير مساءلة، تؤدي إلى تهميش مكوّن أساسي من مكونات الهوية اللغوية، وإلى اختزال الثقافة الوطنية في مستويات بعينها دون غيرها.

ويظهر أثر هذه التراتبية أيضًا في التمثلات اليومية للنجاح والهيبة؛ إذ قد تُربط بعض اللغات بمؤشرات الرقي الاجتماعي والتحديث، في حين تُختزل لغات أخرى في حدود الشفهي أو العائلي. وهذا التمثيل ليس بريئًا، لأنه يؤثر في خيارات الأسر، وفي تصورات الطلبة لمستقبلهم، وفي نظرة المؤسسات إلى ما يُعد معرفة معتبرة أو لغة صالحة للعلم. ومن ثم فإن سؤال المكانة اللغوية هو في الوقت نفسه سؤال عدالة اجتماعية وعدالة رمزية.

تتعرض اللغة أحيانًا إلى توظيف سياسي يجعلها أداة استقطاب بدل أن تكون أداة اعتراف متبادل. ويتجلى ذلك حين تُختزل المسألة اللغوية في ثنائية متصلبة بين العربي والأمازيغي، أو حين يُنظر إلى الاعتراف بالتعدد بوصفه تهديدًا للوحدة لا شرطًا من شروطها. والحال أن التوترات الإيديولوجية حول اللغة كثيرًا ما تحجب الأسئلة العملية المتعلقة بالتعليم، والإدماج، والبحث، والعدالة الرمزية.

ولا يكمن الحل في إنكار وجود هذه التوترات، بل في تجاوز المقاربة الصراعية الضيقة نحو تصور مدني للهوية الوطنية، يجعل من الاختلاف اللغوي عنصرًا من عناصر الثروة الوطنية. فالسياسة اللغوية العادلة هي التي تمنع تحويل اللغة إلى علامة إقصاء، وتؤسس بدل ذلك لفضاء مواطنة يتسع للتعدد.

### 3.4. الرقمنة والأجيال الجديدة : بين خطر القطيعة وإمكانات إعادة الإبداع

تفرض الرقمنة تحوّلاً عميقًا في شروط نقل التراث اللغوي، لأنها تضعف بعض فضاءات الشفاهة التقليدية، لكنها تفتح، في الوقت نفسه، إمكانات غير مسبوقة للتوثيق، والأرشفة، والتداول، وإعادة الإبداع لدى الأجيال الجديدة.

يواجه التراث الشفهي، من أمثال وحكايات وزجل وأغانٍ محلية، خطر التراجع في ظل تحولات أنماط العيش والأسرة والوسائط. فقد تراجعت كثير من الفضاءات التقليدية التي كانت تنقل هذا التراث، مثل المجالس العائلية الممتدة، وفضاءات السمر، وطقوس العمل الجماعي، لتحل محلها وسائط سريعة وعابرة في كثير من الأحيان. ونتيجة لذلك أصبحت حلقات النقل بين الأجيال أقل كثافة وأضعف استمرارية.

غيـر أن الرقـمنة لا تمثـل خطـرًا فقـط؛ فـهي قـد تكـون أيضًـا أداة إنقـاذ إذا استُثمـرت في التـوثيق والأرشفة والبث الثقـافي. والمشـكلة ليـست في الوسيـط بحـد ذاتـه، بـل في غيـاب استـراتيجية ثقـافية تجعـل من المنصـات الرقـمية مجالاً لحفظ التـراث، لا مجرد قنـاة لاستهلاك مضـامين مستـوردة. ومن هنـا تبـرز ضـرورة الانتقـال من منـطق الرثـاء إلـى منـطق السياسـات الثقـافية الاستبـاقية.

تؤثـر التحـولات التكنولـوجية وأنمـاط الاستهلاك الثقـافي الجديـدة في صـورة الذات اللغوية لـدى الشبـاب. فالكثير من الممارسـات الرقـمية تقوم علـى الكتابة السـريعة والـهجنة بين العربية واللاتينية والفرنـسية والإنجـليزية، وهـو مـا قـد يبـدو لأول وهـلة علامة انفصـال عن التـراث. غيـر أن القـراءة الـمتأنية تـكشف أن هذه الممارسـات لا تـعني دائمًـا القطيـعة، بـل قـد تعبّـر أيضًـا عن إعـادة تشـكيل للانتمـاء في شـروط جديـدة، حيث يعيـد الشبـاب صـوغ مواردهـم اللغـوية بحـسب منـطق السـرعة والصـورة والتفاعـل الشبكي.

غيـر أن هذا التحـول يطـرح تحديًـا حقيقيًـا : كيف يمـكن جعـل الشبـاب يـرون في التـراث اللغـوي مـوردًا للإبـداع لا عبئًـا من المـاضي؟ إن الجـواب لا يكـون بالـوعظ الثقـافي، بـل بتوفيـر وسـائط حـديثة تسـمح للتراث بأن يدخـل في موسيقى اليـوم، وفي الصناعة السـمعية البصرية، وفي المحتـوى الرقـمي، وفي التعليـم الجامـعي والمـدرسي. فـحين يجـد الجيـل الجديـد لغتـه حاضـرة في فضـاءات المستقبـل، يصبـح أكثـر قابـلية لصونهـا وتطويرهـا.

ومن ثـم فإن التحديـات الـراهنة لا تُختزل في خطـر الضيـاع، بـل تكـمن في غيـاب سيـاسة قـادرة علـى تحويـل التحـولات المؤسـسية والاجتمـاعية والرقـمية إلـى فـرص لإعـادة إدمـاج التـراث اللغـوي في الحيـاة العـامة وفي مخيـال الأجيـال الجديـدة.

## 5. آفاق صون التراث اللغوي وتطويره

إن صـون التـراث اللغـوي الجزائـري لا يقتضي العـودة الـحنينية إلـى المـاضي، ولا تجميـد الـلغة داخـل متـحف للهويـات، بـل يتطـلب سياسة ثقـافية ومعـرفية تجعل التـراث مـادة حية للتداول والإبـداع والتـربية. فالقيـمة الـحقيقية للتـراث لا تقـاس بقـدم عناصـره فحـسب، وإنمـا بقدرتـه علـى أن يُعـاد تشغيلـه داخـل الحاضـر وأن يجـد لنفسـه موقعًـا مشـروعًا في المستقبـل.

### 1.5. المدرسة والإعلام الرقمي : من الاعتراف التربوي إلى التداول العمومي

تبـدأ آفـاق الصـون من المـدرسة، لكنهـا لا تقف عنـد حدودهـا؛ فـكل سيـاسة فاعـلة ينبغي أن تصـل بين التـربية والإعلام والثقـافة الرقـمية، بـحيث ينتقل التـراث اللغوي من وضـعية الرصيد المـوروث إلـى وضـعية المـورد المتـداول في الفضـاء العمـومي.

تظـل المـدرسة المجـال الأكثـر حسـماً في ربـط الـلغة بالانتمـاء، لأنهـا المؤسـسة التي تنتج علاقة المتعلـم بالـلغة المشـروعة وبالـلغة اليـومية في آنٍ معًـا. ومن هنـا تبـدو الحـاجة ملحة إلى مقـاربة بيداغـوجية تـراعي الرصيـد اللغـوي الفعـلي للمتعلـمين، وتستثمره في تقـريب الفصحى والمعـارف المـدرسية، بـدل بنـاء قطيـعة رمزية بين مـا يعيشـه الطفـل ومـا يتعلمـه. كمـا يتـعين تطويـر تعليـم الأمـازيغية ضـمن رؤية وطنية متـدرجة ومدعـومة بالوسـائط والـكتب والتكوين.

ولا تعني هذه المقاربة إلغاء الفصحى أو استبدالها، بل تعني إسنادها تربويًا بوعي علمي بالتنوع. فحين يشعر المتعلم أن لغته الأولى ليست موضع ازدراء داخل المدرسة، يصبح أكثر استعدادًا للانخراط في تعلم اللغات الأخرى، وأكثر قدرة على بناء هوية لغوية متوازنة.

يمتلك الإعلام بمختلف صوره قدرة كبيرة على إعادة الاعتبار للغات المحلية وعلى نقل التراث الشفهي من الهامش إلى التداول العمومي. والبرامج الثقافية، والمسلسلات، والوثائقيات، والمنصات السمعية البصرية، كلها أدوات يمكن أن تجعل من الدارجة والأمازيغية موضوعًا مشروعًا للتداول المعرفي والجمالي، لا مجرد مادة استهلاكية عابرة. كما أن البودكاست والمنصات الرقمية يتيحان اليوم إمكانات واسعة لتسجيل الأمثال والحكايات والأغاني والشهادات الشفوية وتصنيفها وإتاحتها للجمهور والباحثين.

وإذا كانت الرقمنة قد عمّقت حضور الإنجليزية ومضامين العولمة، فإنها تستطيع، في المقابل، أن تصبح مجالاً لتقوية الحضور المحلي عبر أرشيفات رقمية، وقنوات متخصصة، ومشاريع تعهيد ثقافي تشارك فيها الجامعات والمؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني.

## 2.5. البحث العلمي، التوثيق، والأرشفة الرقمية

لا يمكن لأي سياسة لغوية أو ثقافية جادة أن تستغني عن البحث العلمي. فتوثيق اللهجات، وجمع الأمثال والنصوص الشفهية، وتحليل الاستعمالات الجهوية، ودراسة التحولات المعجمية والتداولية، كلها أعمال أساسية تضع التراث في متناول الفهم والتخطيط. كما أن البحث يتيح الانتقال من الأحكام الانطباعية إلى المعرفة المبنية على مدونات ومقاربات قابلة للنقاش العلمي.

ومن ثم، فإن دعم مشاريع الأرشفة الرقمية، والمسوحات السوسيولسانية، والرسائل الجامعية المتخصصة، والمؤتمرات العلمية، يعد جزءًا من صون التراث نفسه. فالمعرفة ليست ملحقًا بالسياسة اللغوية، بل شرطًا من شروطها. وكلما تحسنت أدوات الوصف والتحليل، أمكن بناء قرارات تربوية وثقافية أكثر عدلاً ونجاعة.

ويقتضي هذا المسار، عمليًا، إنشاء مدونات رقمية للهجات وللنصوص الشفهية، وتشجيع الأعمال المعجمية والوصفية، وربط مشاريع البحث الجامعي بحاجات المجتمع ومؤسساته الثقافية. كما يتطلب تعاونا بين اللغويين، والمؤرخين، وعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيين، والمختصين في الإنسانيات الرقمية، لأن التراث اللغوي بطبيعته موضوع بينيّ لا يمكن الإحاطة به من داخل تخصص واحد. وكلما تحولت المعرفة العلمية إلى أرشيف متاح وإلى أدوات تعليمية وثقافية، ازدادت فرص استدامة هذا التراث.

## 3.5. السياسات العمومية، الترجمة الداخلية، وبناء الجسور بين المستويات اللغوية

لا يكتمل الصون من غير سياسة عمومية تجمع بين الاعتراف المؤسسي، والتخطيط اللغوي، والوساطة بين المستويات اللسانية. فالترجمة الداخلية والتقييس المرن ليسا عمليتين تقنيتين فحسب، بل هما وسيلتان لبناء جسور بين الشفهي والمكتوب، وبين المحلي والوطني، وبين الذاكرة والاستعمال المعاصر.

يتطلب صون التراث اللغوي في النهاية رؤية عمومية تعتبر التنوع اللغوي مكوّنًا من مكونات المصلحة الوطنية. ويعني ذلك الانتقال من منطق المعالجة الظرفية إلى منطق

السياسة المستدامة، عبر التنسيق بين المدرسة، والجامعة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية، والجماعات المحلية. كما يعني إدراج اللغات والتراثات الشفهية في مشاريع التنمية الثقافية، وفي الخدمات العمومية حيثما كان ذلك ممكنًا ومفيدًا.

فالاعتراف الفعلي لا يتحقق بالشعار، بل بالمأسسة. وحين ترى الجماعات أن لغاتها مسموعة ومرئية ومعترف بها داخل الفضاء العمومي، يترسخ لديها الإحساس بأن الوطن يتسع لها جميعًا. وهنا يتحول التنوع اللغوي من موضوع نزاع محتمل إلى رصيد مشترك للثقة الوطنية.

يقتضي صون التراث اللغوي أيضًا العمل على بناء جسور بين المستويات اللسانية المختلفة عن طريق الترجمة، والتقييس المدروس، والوساطة البيداغوجية. فالتنوع لا يثمر وحده ما لم تصاحبه أدوات تسمح بالانتقال بين اللغة المعيارية واللغة اليومية، وبين الشفهي والمكتوب، وبين المحلي والوطني. وتبدو الترجمة الداخلية — أي نقل المعنى من سجل إلى آخر داخل الفضاء اللغوي نفسه — أداة بالغة الأهمية في هذا الباب، لأنها تساعد على تحويل التراث إلى معرفة قابلة للتداول الأوسع دون إفقاده خصوصيته.

كما أن التقييس، متى جرى بطريقة مرنة وغير إقصائية، يمكن أن يسهم في تمكين بعض المكوّنات اللغوية من الاندماج في المدرسة والإدارة والإعلام. والمقصود هنا ليس فرض تجانس مصطنع، بل توفير أدوات كتابة ووصف وتعليم تسمح للغة بأن تتطور من غير أن تُقتلع من شروطها التاريخية والاجتماعية. وبذلك يصبح صون التراث اللغوي مشروعًا مؤسساتيًا وثقافيًا وعلميًا في آن واحد.

وعليه، فإن تطوير التراث اللغوي الجزائري يقتضي انتقالاً من منطق المحافظة السلبية إلى منطق الاستثمار الثقافي والعلمي؛ أي تحويل اللغة من موضوع حماية فقط إلى مجال إنتاج معرفي، وتربوي، وإبداعي، ومؤسسي مستدام.

## خاتمة

يبيّن هذا التحليل أن التراث اللغوي الجزائري ليس مجرد بقايا من الماضي أو رصيدًا فولكلوريًا قابلاً للزينة الرمزية، بل هو عنصر بنيوي في تكوين الهوية الوطنية وفي تعزيز الشعور بالانتماء. فمن خلال الأمازيغية والعربية الفصحى والدارجة والأشكال الشفهية والفنية، تتكون شبكة من المعاني التي تسمح للمجتمع بأن يتذكر نفسه، وأن يعيد تسمية خبرته، وأن يواجه محاولات الإقصاء أو المحو الرمزي.

غير أن هذا التراث لا يستمر تلقائيًا؛ فهو يحتاج إلى اعتراف مؤسسي، وإلى إدماج تربوي رشيد، وإلى إعلام ثقافي فعّال، وإلى توثيق علمي دقيق، وإلى تصور سياسي يجعل من التنوع شرطًا للوحدة لا تهديدًا لها. ولذلك فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في المفاضلة بين اللغات، بل في بناء عدالة رمزية بينها، تسمح لكل مستوى لغوي بأن يؤدي وظيفته داخل الكل الوطني.

إن حفظ التراث اللغوي الجزائري هو، في جوهره، حفظ لطرائق العيش المشترك، ولأشكال الذاكرة المتجسدة في اللسان، وللقدرة الجماعية على الاعتراف بتعدد الذات الوطنية دون تمزيقها. ومن هنا يمكن القول إن اللغة، حين تُصان بوصفها تراثًا حيًا، لا تحفظ الماضي فقط، بل تفتح للمستقبل إمكانات أوسع للتماسك والاعتراف والإبداع.

ومن ثـم فإن أي مشـروع وطني جـاد في مجـال الثقـافة أو التـربية أو الإعلام لا بـد أن يضـع المـسألة اللغـوية في قـلب تصـوره للتماسـك الاجتمـاعي. فالأمـم لا تتماسـك بالقـوانين والمؤسسـات وحدهـا، وإنمـا أيضًـا بمـا تتقاسـمه من ذاكـرة لفظية وصـور خطـابية وإحسـاس مشتـرك بأن أصواتهـا المختـلفة تجـد مكانها داخل السـردية الـوطنية الجامـعة. وهذه هي القيمة العـميقة التي يجعلهـا التـراث اللغـوي الجزائـري ممـكنة ومجـدية في آن.

## المراجع


بن سعيد، فاطمة. (2014). التعليم والهوية اللغوية في الجزائر. مجلة الدراسات الإنسانية.

بن عيسى، محمد. (2008). اللهجة الجزائرية: تحليل لغوي واجتماعي. دار الغرب الإسلامي.

بوحجة، أحمد. (2010). الأمثال الشعبية في الجزائر. دار الهدى.

سمعان، فؤاد. (1998). اللغة والهوية في الجزائر. دار توبقال.

عبد القادر بن طوبال. (2015). الزجل الشعبي في الجزائر: من التراث إلى الحداثة. دار المعرفة.

غالي، محمد. (2012). الهوية اللغوية في المجتمعات المتعددة.

نادية، مليكة. (2005). الراي: موسيقى الهوية والاحتجاج. دار الفارابي.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2016). تعديل دستوري يتضمن ترسيم الأمازيغية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

Council of Europe. (2001). European Charter for Regional or Minority Languages. Council of Europe.

Fishman, J. A. (1991). Reversing language shift: Theoretical and empirical foundations of assistance to threatened languages. Multilingual Matters.